التقرير السنوي 2008

الفهرس

04 رسالة السيد المدير العام لصندوق الإيداع و التدبير
06 كلمة السيد مدير قطب الاحتياط
08 افتتاحية السيد مدير الصندوق الوطني للتقاعد و التأمين

مؤسسة في خدمة الاحتياط

11 تقديم الصندوق الوطني للتقاعد و التأمين

- تأسيس و مهام
- مجالات الأنشطة
- الهيئة المسيرة
- التسيير و الهيكل التنظيمي
- برنامج العصرنة
- أهم الأرقام في 2008/12/31

توطيد نتائج جيدة على المدى الطويل

19 نشاط الصندوق خلال سنة 2008

20 إنجازات و أهم مؤشرات نشاط تدبير الإيرادات

- حوادث الشغل
- حوادث السير

24 إنجازات و أهم مؤشرات نشاط التقاعد و الاحتياط

- النظام التكميلي للتقاعد/ تأمين الوفاة و الزمانة
- صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب
- الضمان الحرفي
- المعاشات الثابتة

30 إنجازات و أهم مؤشرات نشاط التدبير المفوض

- إيرادات حوادث الشغل لشركة سينيا السعادة للتأمين
- صندوق التقاعد لهيئة المحامين بالدار البيضاء
- نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب
- نظام تقاعد أعضاء مجلس المستشارين
- معاشات الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط

إرساء بنية مالية صلبة

33 التقرير المالي

- البيان
- حساب الموارد و المصاريف
- التسيير المالي
- بيان ملخص في 2008/12/31

”... وفي مجال التقاعد الاختياري، يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين رائدا في مجال تطوير أنظمة تقاعد خاصة...“

رسالة السيد المدير العام لصندوق الإيداع و التدبير

منذ تأسيسه سنة 1959، لازال الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين يقوم بدور ريادي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقد أدى الصندوق بنجاح، جميع تدخلاته في المجالات المؤسساتية المتميزة بالصالح العام، وذلك بمنطق وتقافة تدبير هدفهما النجاعة والفعالية.

داخل نسيج اقتصادي هدفه تعميم وإجبارية التأمين ضد حوادث الشغل، تمكن الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من لعب دور أساسي في الحفاظ على حقوق الضحايا بتحصيل التعويضات المحكوم بها بالقرارات القضائية، وضمان أدائها للمستفيدين. هكذا، وطد الصندوق تموقعه كفاعل إجباري ومعترف به في التمركز لديه، لهذا النوع من التأمين.

ونظرا للخبرة والدراية المكتسبة من طرف الصندوق الوطني، قام المشرع سنة 1984، بتعهده لدور الحفاظ على حقوق الضحايا القاصرين وذوي الحقوق القاصرين في تلقي تعويضات حوادث السير الممنوحة بقرارات قضائية. ويعتبر الصندوق الوطني الوديع الوحيد لهذا النشاط.

في مجال التقاعد الاختياري، يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين رائدا في تطوير أنظمة تقاعد خاصة وذلك عبر تركيبة ثلاثية بين صندوق الإيداع والتدبير والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والهيئات المهنية المعنية.

وقد مكنت هذه المقاربة، هيئات المحامين بالمغرب من الإستفادة، في إطار متماسك ومخصص لتكوين معاشات التقاعد وذلك منذ سنة 1991.

واستهدف النظام التكميلي للتقاعد «روكور» الذي شُرع العمل به، منذ سنة 1988، شريحة كبيرة من المستخدمين هدفهم الحصول على تغطية تقاعد إضافية. كما لعب هذا النظام بعد ذلك، دورا فعالا في تركيب عمليات تحويل الصناديق الداخلية للتقاعد للمؤسسات العمومية الكبيرة، نحو النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

في طريقه نحو الفعالية، سيقوم الصندوق الوطني بتعزيز موقعه في سوق إيرادات حوادث الشغل وتوسيع فرع التقاعد وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها من أجل خدمة الصالح العام. وسيكون النجاح لامحالة في الموعد، بفضل تعبئة موظفي الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين ودعم صندوق الإيداع والتدبير.

أناس هوير العلمي

”...وقد تم تحقيق هذه النتائج رغم القيود التقنية القانونية التي تعيق نشاط الصندوق...“

كلمة السيد مدير قطب الاحتياط

يتميز قطاع التأمينات في المغرب بتطور مستمر في السنوات الأخيرة. وقد حصل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين سنة 2008، بكونه مؤسسة اجتماعية محضة، ما قدره 460,38 مليون درهما كمبلغ إجمالي للرساميل و المساهمات والأقساط.

ينقسم رقم معاملات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين خلال هذه السنة بالتساوي بين الأنشطة المؤسساتية المتمثلة في إيرادات حوادث الشغل وحوادث السير وأنشطة التقاعد بريادة النظام التكميلي للتقاعد «روكور».

على مستوى التدبير المالي، فقد سجلت محفظة التوظيفات المالية للصندوق ارتفاعا بنسبة 3,60% حيث مرت من 2.867,60 مليون درهما سنة 2007 إلى 2.971,11 مليون درهما محققة بذلك عائدات مالية قدرها 170,22 مليون درهما ومردودية مالية نسبتها 4,42%.

وقد تم تحقيق هذه النتائج رغم القيود التقنية القانونية التي تعيق نشاط الصندوق.

وتميزت سنة 2008 بإنهاء المشروع التعديلي لمرسوم المعايير التقنية الأساسية لحساب الرأسمال المكون لإيرادات حوادث الشغل. وسيمكن هذا المشروع للصندوق الوطني من متابعة تطور نشاطه الذي يتماشى مع الحقائق الديموغرافية والمالية الحالية.

وفي إطار برنامج تطوره، يتوخى الصندوق الوطني من خلال أهدافه الاستراتيجية إلى :

- إرساء موقعه الريادي في مجال تدبير إيرادات حوادث الشغل؛
- المساهمة في تطوير التقاعد خاصة خلق نظام تقاعد للمهن الحرة.

ولدعم تطوره، قام الصندوق الوطني بتقويته إمكانياته العملية التي ستمكنه من تحمل أي نشاط إضافي في مجال الاحتياط، وذلك بفضل:

- نظام معلوماتي يتوافق مع المعايير الدولية؛
- التحكم العملي المؤكد بمقاربة سياق مصادق عليها ISO 9001؛
- موارد بشرية ذات كفاءة عالية؛
- تقوية توجهاته نحو الزبناء مدعمة بسياسة إعلامية وتواصلية عن قرب.

محمد العربي النهى

"... ومن أجل معالجة إشكالية العجز التقني لنشاط إيرادات حوادث الشغل، قرر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين ابتداء من أبريل 2008، تطبيق المعايير التقنية المنصوص عليها في قانون التأمينات..."

افتتاحية السيد مدير الصندوق الوطني للتقاعد و التأمين

يواصل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين برنامج عصرنته وذلك بتأكيد تصديق أنشطة إيرادات حوادث الشغل وحوادث السير وكذا نظام «روكور» حسب معيار الجودة ISO 9001 وإنهاء تطوير أنظمته المعلوماتية.

على مستوى النتائج العملية، تميز نشاط الصندوق هذه السنة:

- بالتطور المتواصل الذي يعرفه النظام التكميلي للتقاعد بتحقيقه رقم معاملات بلغ 224,99 مليون درهما (14,67%+ بالنسبة لسنة 2007)، حيث يساهم بما يقرب من نصف رقم معاملات الصندوق؛
- بتقوية نشاط تدبير إيرادات حوادث السير الذي سجل ارتفاع رقم معاملاته بنسبة 28,39% حيث بلغت التعويضات المحصل عليها 132,90 مليون درهما في سنة 2008.

من جهة أخرى، مرت الرساميل المكونة لإيرادات حوادث الشغل من 106,52 مليون درهما التي سُجلت سنة 2007 إلى 91,50 مليون درهما سنة 2008، بانخفاض نسبته 13,9%. ويُفسر هذا التراجع الملحوظ للرساميل المكونة بالوضعية القانونية والتقنية لهذا النشاط. ذلك أن الطابع الاختياري للإيداعات أدى ببعض شركات التأمين إلى اختيار الملفات المحولة للصندوق الوطني. ضف على هذا، وضعية المعايير التقنية الغير المطابقة للحقائق الديموغرافية والمالية لهذا القطاع.

ومن أجل معالجة إشكالية العجز التقني لنشاط إيرادات حوادث الشغل، قرر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين ابتداء من أبريل 2008، تطبيق المعايير التقنية المنصوص عليها في قانون التأمينات لتكوين الاحتياطات الحسابية للتدبير الخاص للايرادات: (جدول الوفيات PF 60-64 والنسبة التقنية 3,5% ونسبة التحميل 3%).

ومكنت سنة 2008 كذلك، من مواصلة تعبئة جميع عناصر مؤسستنا في متابعة مشاريع العصرنة التي شُرع العمل بها منذ سنة 2004 والمتمثلة فيما يلي :

- تأكيد منهج الجودة بتعميم المقاربة بالسياق لجميع أنشطة الصندوق؛
- دعم المقاربة بالسياق و تأهيل النظام إدارة الجودة للصندوق الوطني من أجل تجديد و تأكيد تصديق أنشطة الإيرادات والنظام التكميلي للتقاعد حسب معيار الجودة ISO 9001؛
- إنهاء تطوير الأنظمة المعلوماتية؛
- المصادقة على خريطة المخاطر العملية في إطار مشروع «وضع آليات لإدارة المخاطر» لمجموعة صندوق الإيداع و التدبير.

محمد توفيق بناني

مؤسسة في خدمة الاحتياط

التقرير السنوي 2008

تقديم الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

- تأسيس ومهام
- مجالات الأ نشطة
- الهيئة المسيرة
- التسيير والهيكل التنظيمي
- برنامج العصرنة
- أهم الأرقام في 2008/12/31

تأسيس و مهام

يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين مؤسسة عمومية، أنشأت بموجب الظهير الشريف رقم 1-59-301 بتاريخ فاتح شعبان 1378(27 أكتوبر 1959). تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وتعمل تحت ضمانة الدولة. ويُسير من طرف صندوق الإيداع والتدبير.

وتحدد النصوص التشريعية والقانونية لتأسيس الصندوق الوطني مهامه كما يلي:

- تخويل التأمين عن الإيرادات المعجل دفعها عمرية كانت أو مؤقتة والإيرادات المؤجل دفعها؛
- تلقي رؤوس الأموال المكونة للإيرادات الممنوحة تعويضا عن حوادث الشغل أو الحوادث العادية ؛
- تمديد عملياته إلى جميع أنواع تدبير التأمينات التي تضمن رأسمال في حالة الحياة أو الوفاة.

مجالات الأنشطة

منذ تأسيسه، مافتئ الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين يوسع مجال تدخلاته. ويدير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين حاليا نشاطين أساسيين :

- تدبير الإيرادات : إيرادات حوادث الشغل وحوادث السير؛
- التقاعد والاحتياط.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار التدبير المفوض، وضع الصندوق الوطني خبرته في تسيير صناديق التقاعد خدمة لشركائه.

تدبير الإيرادات

إيرادات حوادث الشغل

يقوم الصندوق الوطني بتلقي رؤوس الأموال المكونة للإيرادات الممنوحة بموجب قرارات قضائية عند وقوع حوادث الشغل أو حوادث الحق العام و دفعها للمستفيدين.

ويمكن لشركات التأمين الملزمة بأداء الإيرادات كل ثلاث أشهر، أن تفوض هذه المهمة للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين مقابل إيداع رأسمال مكون للإيراد.

كما يوجب الفصلين 187 و 343 من الظهير رقم 1-60-223 بتاريخ 06 فبراير 1963 شركات التأمين بإيداع رأسمال المكون للإيرادات لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الذي يعمل على تسيير الإيرادات وذلك في الحالتين الآتيتين:

- إذا كان الحادث يحمل طابع حادثة طريق؛
- إذا كان مشغل الضحية غير مؤمنا له.

عدا هاتين الحالتين، فلشركات التأمين كل الاختيار بين تفويض أو عدم تفويض تسيير الإيرادات لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

إيرادات حوادث السير

تطبيقا للظهير بمثابة قانون رقم 1-84-177 بتاريخ 02 أكتوبر 1984 المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك، يقوم الصندوق الوطني بتلقي مبلغ التعويض اللازم دفعه للضحايا القاصرين ولذوي الحقوق القاصرين.

فبالنسبة للضحايا القاصرين، يؤدى هذا المبلغ جزئيا على شكل إيراد حتى بلوغهم سن الرشد، ويؤدى لهم باقي هذا المبلغ على شكل رأسمال عند سن الرشد.

وفيما يخص ذوي الحقوق القاصرين، فيتم دفع مجموع مبلغ التعويض على شكل إيراد.

التقاعد والاحتياط

وفي مجال التقاعد، يطور الصندوق الوطني منتوجات تقاعد لتغطية بعض الشرائح المهنية الاجتماعية الغير المستفيدة من أنظمة التقاعد الأساسية وكذا الفئات التي تحتاج إلى تقاعد تكميلي. كما يقدم الصندوق مجموعة من المنتوجات والخدمات لفائدة المحامين والتجار والمهنيين.

النظام التكميلي للتقاعد «روكور»

منتوج تقاعد تكميلي يتم الانضمام إليه اختياريا ويهدف إلى تلبية رغبات جميع الشرائح المهنية الاجتماعية.

صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

منتوج تقاعد يستهدف جميع المحامين بالمغرب.

الضمان الحرفي

نظام تأمين وتقاعد لفائدة الصناع التقليديين والتجار.

المعاشات الثابتة

يصرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين معاشات ذات مبالغ ثابتة لفائدة مجموعة من المستفيدين الذين تم تحويل ملفاتهم إلى الصندوق من طرف بعض المؤسسات، مقابل رؤوس أموال المكونة للمعاشات حسب التعريفات المعمول بها.

التدبير المفوض

في إطار التسيير التعاقدي، يضع الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وسائله وخبرته في مجال تدبير الإيرادات والتقاعد لحساب شركائه. ونخص بالذكر :

- إيرادات حوادث الشغل لشركة سينيا السعادة للتأمين؛
- صندوق التقاعد لهيئة المحامين بالدار البيضاء؛
- نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب؛
- نظام تقاعد أعضاء مجلس المستشارين؛
- معاشات الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط.

الهيئة المسيرة

تطبيقا للفصل 3 من الظهير بتاريخ 24 ربيع الثاني 1379 (27 أكتوبر 1959)، تساعد المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير **لجنة إدارة التي** يتعين استشارتها في جميع المسائل العامة التي تهم الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين. وبوجه خاص في أنواع التأمين الجديدة وكذا في نسب التعارف. وتقدم هذه اللجنة كل سنة، إلى وزير الاقتصاد والمالية تقريرا حول تسيير وحسابات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

الرئيس

السيد أناس هوير العلمي
المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير

الإدارة

السيد محمد العربي النهى
مدير قطب الاحتياط بصندوق الإيداع والتدبير

السيد محمد توفيق بناني
مدير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

الأعضاء

السيد محمد الملياني
ممثلا للسيد وزير الشؤون الاقتصادية والعامة

السيدان التهامي البركي و لطفي بوجندار
ممثلان للسيد وزير الاقتصاد والمالية

السيد يونس السحيمي
ممثلا للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة

السيد إدريس ملين
رئيس غرفة بالمجلس الأعلى

التنظيم والتسيير

يقوم التنظيم الهيكلي للصندوق الوطني للتقاعد و التأمين على رغبة في إنشاء ديناميكية قوية قادرة على تقوية إدارة وثقافة الفعالية.
ويتركب الهيكل التنظيمي للصندوق من أربع مديريات يديرها مدير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين تحت إشراف مدير قطب الاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير.

الإدارة العامة لصندوق الإيداع والتدبير

محمد العربي النهى
مدير قطب الإحتياط

مراقبة التسيير

محمد توفيق بناني
مدير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

محمد عفيف
مدير الدعامة

عبد الرحمان خليد
مدير التنمية بالنيابة

العربي الزعيم
مدير التأمينات الجماعية

سعاد الغول
مديرة الإيرادات

برنامج العصرنة

أعطت خطط التنمية الإستراتيجية للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين لفترات 2004–2006 و 2007–2009، الأولوية لعصرنة نظام إدارة الصندوق.

انطلاقا من المهمة المتجددة لقطب الا حتياط : « تطوير الاحتياط بفضل مقاربة الزبون متمحورة أساسا على الشراكة وجودة الخدمة أكثر من التقيد البسيط بالنصوص » وعلى رؤية جد محددة « التموقع في إصلاح التقاعد من أجل دور الفاعل الرئيسي في التقاعد والاحتياط »، قام الصندوق الوطني للتقاعد و التأمين بإصدار برنامج طموح لعصرنة نظام إدارته.

ومن أهم إنجازات برنامج العصرنة:

- الاعتماد على توجهات الزبون؛
- تصديق نشاط إيرادات حوادث السير وحوادث الشغل وكذا النظام التكميلي للتقاعد «روكور» حسب معيار الجودة ISO9001؛
- تجديد الأنظمة المعلوماتية؛
- تطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية؛
- إصدار برنامج تواصل نحو الزبناء؛
- وضع موقع على الانترنت مع خدمات إلكترونية.

تعبئة جميع مستخدمي الصندوق الوطني خلال تصديق الأنشطة :
إيرادات حوادث الشغل - إيرادات حوادث السير - روكور

أهم الأرقام في 2008/12/31

تطور رقم معاملات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

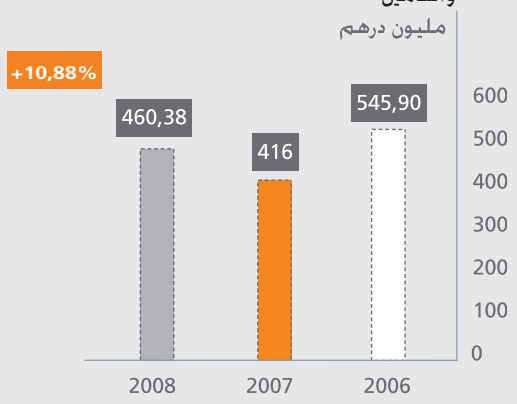

تطور رقم معاملات «روكور»

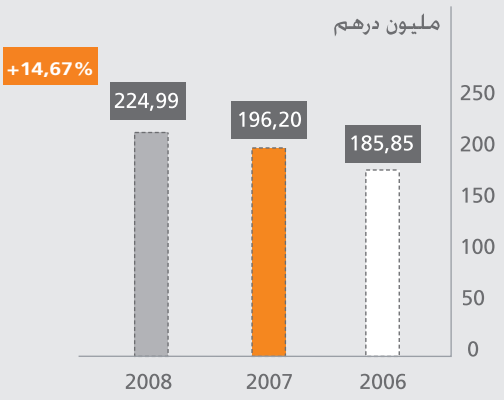

تطور رقم معاملات إيرادات حوادث الشغل وحوادث السير

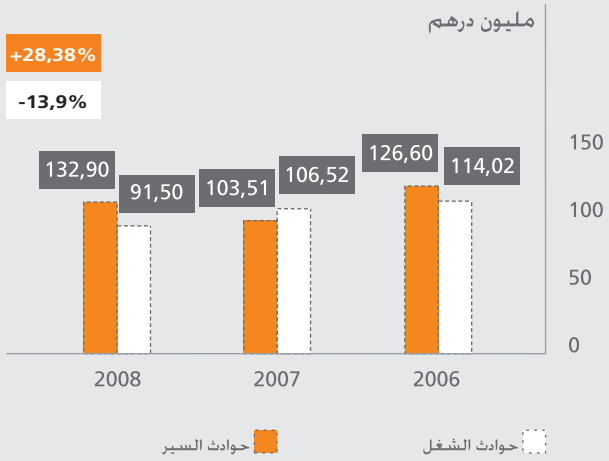

تطور مجموع بيان الصندوق

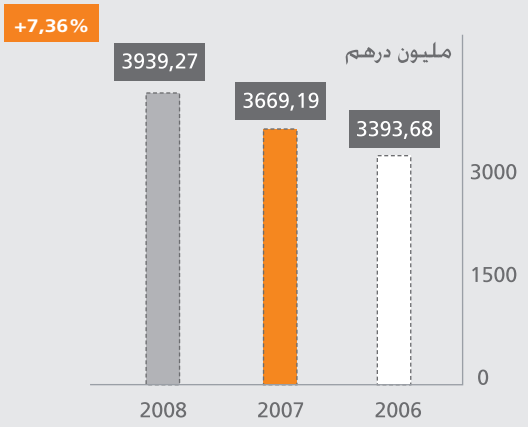

تطور العائدات المالية للصندوق

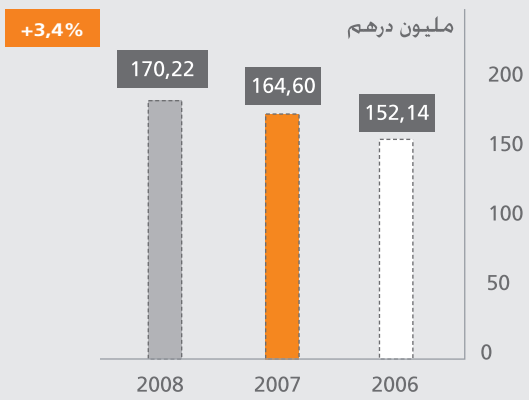

تطور توظيفات الصندوق

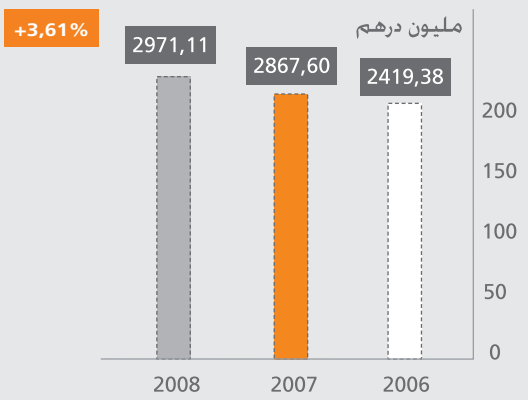

توطيد إنجازات على المدى الطويل

نشاط الصندوق في سنة 2008

إنجازات وأهم مؤشرات نشاط تدبير الإيرادات

- حوادث الشغل
- حوادث السير

إنجازات وأهم مؤشرات نشاط التقاعد والاحتياط

- النظام التكميلي للتقاعد/ تأمين الوفاة و الزمانة
- صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب
- الضمان الحرفي
- المعاشات الثابتة

إنجازات وأهم مؤشرات نشاط التدبير المفوض

- إيرادات حوادث الشغل لشركة سينيا السعادة للتأمين
- صندوق التقاعد لهيئة المحامين بالدار البيضاء
- نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب
- نظام تقاعد أعضاء مجلس المستشارين
- معاشات الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط

تدبير الإيرادات

نشاط مصادق ISO 9001 نسخة 2008

ارتفاع عدد المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل بنسبة 2,67%

وصل عدد المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل سنة 2008 إلى 41.669 مقابل 40.583 مستفيدا سنة 2007، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 2,67%. وتبقى فئة الضحايا مهيمنة على شريحة المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل حيث تمثل ¾ من مجموعهم.

كما وصل السن المتوسط للمستفيدين إلى 67 سنة بالنسبة للضحايا والأزواج و 82 سنة بالنسبة للأصول و 16 سنة بالنسبة للأيتام.

تطور عدد المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل

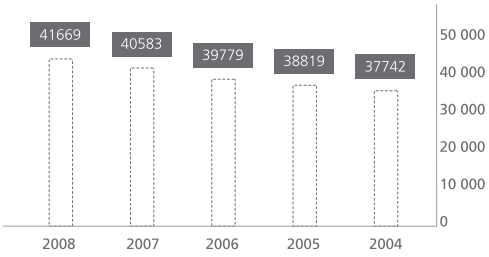

توزيع عدد المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل

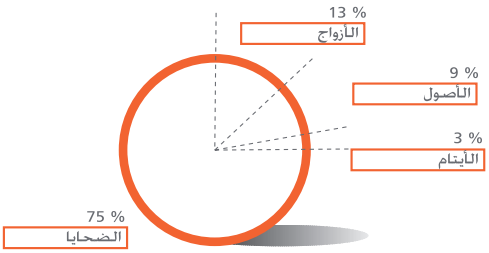

انخفاض الرساميل المكونة بنسبة 13,9%

وصل عدد الملفات الجدد المحولة للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين خلال سنة 2008 إلى 1.837 ملفا حيث بلغت الرساميل المكونة 91,50 مليون درهم مقابل 106,52 مليون درهم سنة 2007.

وتشمل الرساميل المكونة المحصل عليها خلال سنة 2008 مبلغ 24,26 مليون درهم تتعلق بتسوية ملفات مفاحم المغرب برسم السنوات السابقة.

ويفسر هذا التراجع الملحوظ للرساميل المكونة بالوضعية القانونية والتقنية لهذا النشاط.

وبهذا، فإن الطابع الاختياري للإيداعات أدى ببعض شركات التأمين إلى اختيار الملفات المحولة للصندوق الوطني. إضافة إلى ذلك، وضعية المعايير التقنية الغير المطابقة للحقائق الديموغرافية والمالية لهذا النشاط. وتعتبر هذه الوضعية مصدرا للعجز التقني المسجل على مستوى تدبير إيرادات حوادث الشغل.

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية، قررت لجنة إدارة الصندوق الوطني ابتداءا من أكتوبر 2004، إنشاء احتياط لتقوية الاحتياطات الحسابية لإيرادات حوادث الشغل والتي وصلت حتى نهاية سنة 2008 إلى 213 مليون درهما.

تطور عدد الملفات و الرساميل المكونة لإيرادات حوادث الشغل

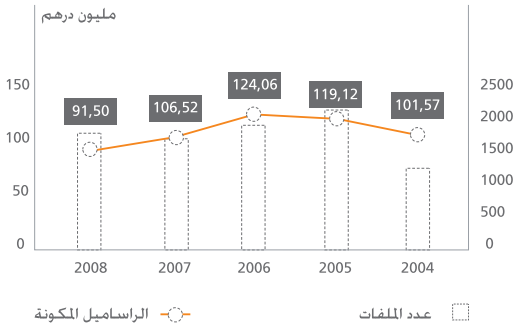

وعلى أساس دراسة منجزة، قرر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين ابتداء من أبريل 2008 على تطبيق المعايير التقنية المنصوص عليها في قانون التأمينات :

- جدول PF 60–64 : الذي يقارب نسبة الوفيات الفعلية
- للمستفيدين من إيرادات حوادث الشغل؛
- نسبة الفائدة التقنية : 3,5% ؛
- المصاريف بنسبة 3% من مبلغ كل إيراد.

أصبحت مراجعة المعايير التقنية المستخدمة لتحديد الرساميل المكونة لإيرادات حوادث الشغل ضرورة ملحة من شأنها مطابقة الواقع الحالي الديمغرافي و المالي.
و ستمكن كذلك هذا النشاط ذو الصبغة الاجتماعية من بلوغ النجاعة و الفعالية، خدمة لمصالح المستفيدين.

ارتفاع مجموع الإيرادات الممنوحة بنسبة 2,16%

لقد قام الصندوق الوطني، برسم هذه السنة، بأداء مجموع إيرادات بلغت 111,12 مليون درهما مقابل 108,77 مليون درهما سنة 2007، أي بارتفاع نسبته 2,16%. تمثل فئة الضحايا أغلبية عدد المستفيدين حيث يصل مبلغ الإيرادات المؤدى لهم 76,43 مليون درهم أي 76% من مجموع إيرادات حوادث الشغل.

ووصل المبلغ المتوسط للإيرادات السنوية المؤدى للأيتام والأزواج 8.117,86 درهما و4.146,25 درهما على التوالي. كما بلغ المتوسط للإيرادات السنوية المؤدى للأصول 1.747,72 درهما وإلى 2.459,19 درهما للضحايا.

وفيما يخص مبلغ المعاشات المؤدى سنة 2008، فقد بلغ 126,57مليون درهما مقابل 91,41 مليون درهما بالمقارنة مع سنة 2007، أي بارتفاع نسبته 38,47%. ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتصفية المبالغ المعلقة للسنوات الماضية والخاصة بالمصاريف.

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 1,24%

بلغت الاحتياطات الحسابية المتعلقة بإيرادات حوادث الشغل 1.158,50 مليون درهم سنة 2008 مقابل 1.144,35 مليون درهم سنة 2007، أي بارتفاع نسبته 1,24 %. على الصعيد الوطني، يستمر الصندوق الوطني بتدعيم وضعه الريادي في سوق إيرادات حوادث الشغل وذلك بتسيير أكثر من 40% من الاحتياطات الحسابية.

تطور الإيرادات السنوية و المعاشات المؤداة لإيرادات حوادث الشغل

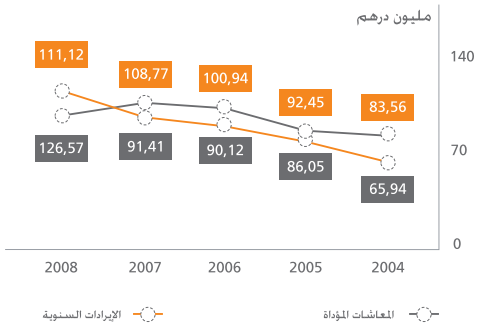

تطور الإحتياطات الحسابية لإيرادات حوادث الشغل

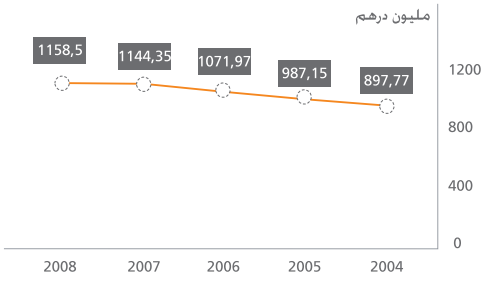

تدبير الإيرادات

نشاط مصادق ISO 9001 نسخة 2008

ارتفاع التعويضات المحصل عليها بنسبة 28,39%

توصل الصندوق الوطني خلال سنة 2008 ب 2.255 ملف حادثة سير مقابل 1.998 ملف بالمقارنة مع السنة الماضية. وقد ترتب عن هذه الملفات تعويضات قدرها 132,90 مليون درهم مقابل 103,51 مليون درهم سنة 2007، أي بارتفاع نسبته 28,39%. ويفسر هذا الارتفاع إلى تسريع تنفيذ الأحكام من طرف المحاكم، وذلك بعد الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل من جهة، والحملة التحسيسية التي قام بها الصندوق الوطني لبعض شركات التأمين من جهة أخرى.

تطور عدد الملفات والراسميل المكونة لإيرادات حوادث السير

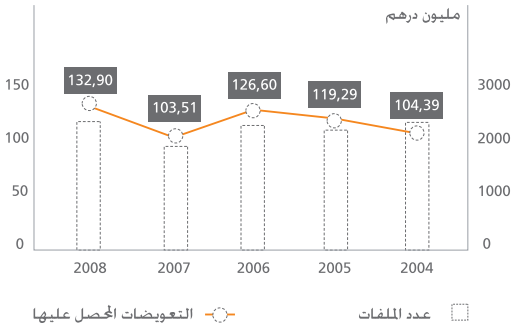

انخفاض عدد المستفيدين من إيرادات حوادث السير بنسبة 6,20%

انخفض عدد المستفيدين من إيرادات حوادث السير من 13.531 إلى 12.741 مستفيدا سنة 2008، أي بنسبة 6,20%.

كما بلغت فئة ذوي الحقوق القاصرين 9.152 حيث تمثل بذلك الأغلبية الساحقة بنسبة 72% من مجموع المستفيدين.

تطور عدد المستفيدين من إيرادات حوادث السير

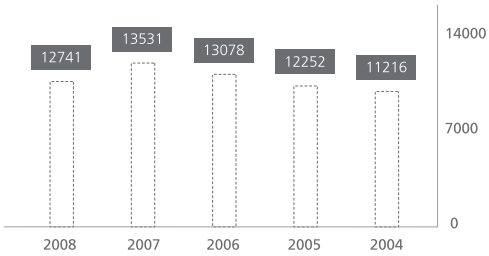

انخفاض مجموع الإيرادات الممنوحة بنسبة 9,92%

بلغ مجموع الإيرادات الممنوحة للمستفيدين 57,97 مليون درهما مقابل 64,36 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته 9,92%.

وفيما يخص الإيراد السنوي المتوسط، فقد بلغ 3.961 درهما بالنسبة للضحايا و 4.660 درهما بالنسبة لذوي الحقوق القاصرين.

أما بالنسبة للمعاشات المؤداة خلال سنة 2008، فقد بلغت 100,73 مليون درهما مقابل 101,93 مليون درهما سنة 2007 بانخفاض نسبته 1,17 %.

تطور الإيرادات السنوية والمعاشات المؤداة لإيرادات حوادث السير

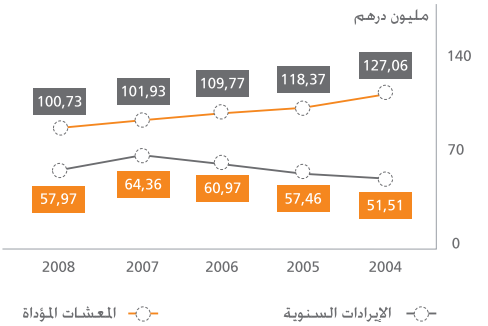

انخفاض الاحتياطات الحسابية بنسبة 9,45%

إلى تاريخ 2008/12/31، بلغت الاحتياطات الحسابية لإيرادات حوادث السير 217,55 مليون درهما مقابل 240,26 مليون درهما سنة 2007، بانخفاض نسبته 9,45% بالمقارنة مع سنة 2007. ويفسر هذا الانخفاض بارتفاع عدد الملفات في انتظار التصفية والتي وصل مبلغها لمستوى الاحتياطي المخصص لدفع المتأخرات المستحقة.

تطور الإحتياطات الحسابية لإيرادات حوادث السير

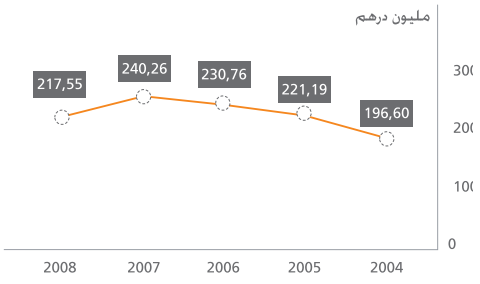

روكور
نشاط مصادق ISO 9001 نسخة 2000

انضمام
55 مقاولة جديدة في «روكور»

خلال سنة 2008، قامت 55 مقاولة جديدة بتوقيع اتفاقية الانضمام إلى نظام «روكور»، حيث وصل عدد المشغلين المنضمين إلى 490 مشغل.

وتفسر هذه الدينامكية الإيجابية بازدياد وعي الموظفين والمقاولات في المغرب، بحاجتهم إلى تكملة تقاعدهم من جهة وبالنشاطية التجارية للصندوق في السنوات الأخيرة من جهة أخرى.

ارتفاع عدد المنخرطين «روكور»
بنسبة 12,13%

خلال هذه السنة، تم انخراط 4.241 شخص إلى «روكور» حيث وصل مجموع عدد المنخرطين إلى 39.202 مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 12,13% بالمقارنة مع سنة 2007.

وعموما، فقد وصل متوسط عمر منخرطي «روكور» إلى 44 سنة. وتمثل فئة الذكور 82% من مجموع المنخرطين.

كما يرجع تطور عدد المنخرطين أساسا إلى التنمية عند المؤسسات المنخرطة، بتنظيم أيام إعلامية. وقد تم إصدار مجموعة من الأدوات الإعلامية والتواصلية تهدف إلى إطلاع مأجوري الشركات المنضمة، وكذا إجراء تقديرات مشخصة عند الطلب.

تطور عدد المنخرطين «روكور»

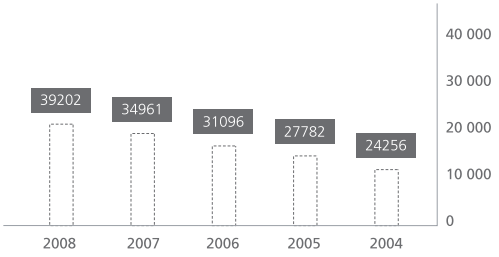

معلومات إضافية

ابتداء من فاتح يناير 2008، قام الصندوق الوطني، بعد موافقة وزارة الاقتصاد والمالية بإعادة تقييم قيمتي شراء ونفع النقطة المتعلقتين بنظام التقاعد التكميلي «روكور» بنسبة 0,86%، لتصلا على التوالي إلى 2,019 درهم و 0,199 درهم.

ارتفاع رقم معاملات «روكور»
بنسبة 14,67%

خلال سنة 2008، واصل نظام التقاعد التكميلي «روكور» التطور الذي عرفه منذ سنوات. فقد قام الصندوق الوطني هذه السنة بتحصيل 224,99 مليون درهما، بزيادة نسبتها 14,67% بالمقارنة مع سنة 2007. و وصل مبلغ المساهمات المحصل عليها والتصحيحات منذ بداية النظام سنة 1988 1.281 مليون درهما.

تطور رقم معاملات «روكور»

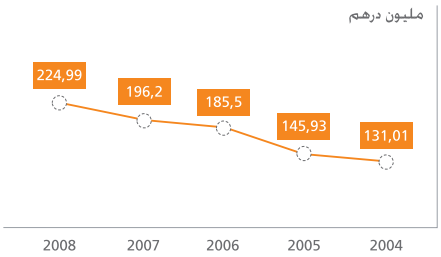

انخفاض مبلغ المعاشات المؤداة «روكور» بنسبة 4,15%

قام الصندوق الوطني خلال سنة 2008 بتصفية 1.233 ملفا جديدا منها 752 معاش و 326 رأسمال و 150 ملف استرجاع الواجبات و 2 ملفات قنوة و 3 ملفات تحويل. ليصل مبلغ المعاشات المؤداة إلى 54,47 مليون درهما مقابل 56,83 مليون درهما. أي بانخفاض نسبته 4,15 % بالمقارنة مع سنة 2007.

تطور معاشات «روكور»

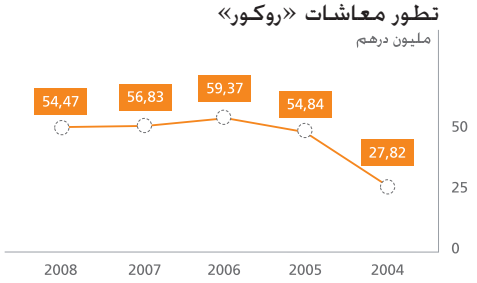

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 22,06%

إلى غاية 2008/12/31. بلغت الاحتياطات الحسابية المكونة والتي تغطي حقوق المؤمن لهم إلى 1.081,09 مليون درهما مقابل 885,69 مليون درهما سنة 2007. بزيادة نسبتها 22,06%.

تطور الإحتياطات الحسابية «روكور»

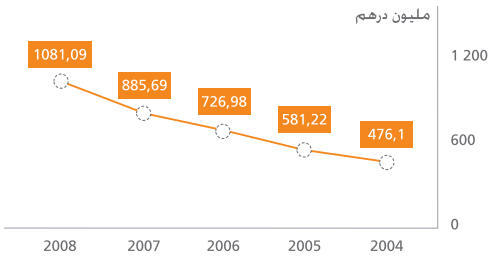

نسبة تغطية الالتزامات تصل إلى 113%

وصل مؤشر الاستدامة لنظام «روكور» والممثل بنسبة تغطية الالتزامات. في 2008/12/31 إلى 113%.

تأمين الوفاة والزمانة

بلغ عدد الأشخاص المؤمنين خلال سنة 2008. برسم هذا التأمين 2.208 مقابل 2.195 شخص سنة 2007 بزيادة 13 اكتتابا جديدا.

وبلغت أقساط التأمين المحصل عليها 0,91 مليون درهما سنة 2008 مقابل 0,94 مليون درهما السنة الماضية. حيث تم منح 75% من هذه الأقساط إلى شركة سينيا السعادة للتأمين وذلك في إطار اتفاقية التأمين المشترك التي تربط الطرفين.

خلال سنة 2008. لم يتم أداء أي رأسمال برسم هذا التأمين.

تطور عدد المؤمنين والأقساط المحصل عليها في تأمين الوفاة والزمانة

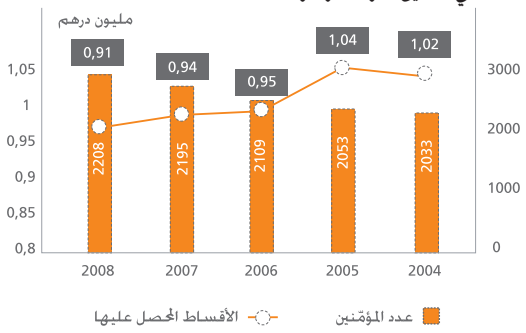

ارتفاع عدد المحامين المسجلين بنسبة 2,55%

تم تسجيل 121 محاميا جديدا خلال سنة 2008. حيث عرف عدد المحامين المسجلين في نظام التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب ارتفاعا نسبته 2,55%. منذ دخول هذا الصندوق حيز التطبيق. بلغ عدد المحامين المسجلين في هذا النظام منذ بدايته إلى 4.874 محاميا منخرطا.

تطور عدد المحامين المسجلين في صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

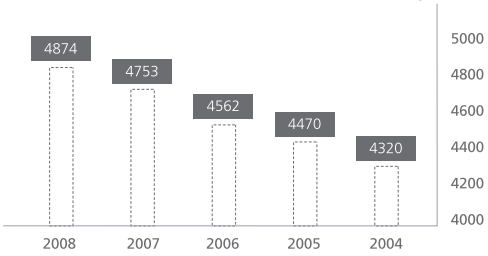

ارتفاع رقم معاملات صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب بنسبة 23,9%

خلال سنة 2008. وصل مبلغ تحصيلات صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب إلى 9,84 مليون درهما مقابل 7,94 مليون درهما سنة 2007. ويتكون هذا المبلغ أساسا من تحويلات صندوق الإيداع والتدبير برسم الفوائد الناتجة عن الحساب الإجمالي لودائع الهيئات المنظمة والتي تمثل أكثر من 82% من مجموع موارد النظام.

قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بعدة حملات تحسيسية لفائدة المحامين من أجل تشجيعهم على المشاركة الشخصية قصد تدعيم تمويل تقاعدهم. إلا أن النتائج المحققة حتى الآن لم ترق إلى مستوى التطلعات.

تطور تحصيلات صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

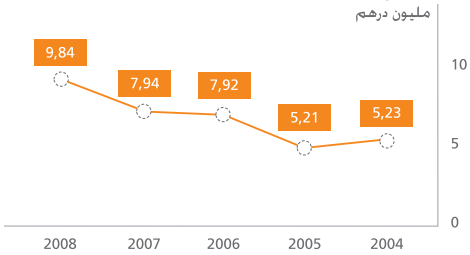

معلومات إضافية

ابتداء من فاتح يناير 2008. قام الصندوق الوطني. بعد موافقة وزارة الاقتصاد والمالية بالاحتفاظ بنفس قيمتي شراء ونفع النقط المتعلقتين بنظام التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب لتصلا على التوالي إلى 1,9197 درهم و 0,1783 درهم.

ارتفاع معاشات صندوق التقاعد لهيئات المحامين بنسبة 11,42%

ارتفع عدد المعاشات الجديدة المصفاة خلال سنة 2008 إلى 24 منها 21 معاشا للتقاعد و 3 معاشات للوفاة ليصل عدد ملفات المعاشات المصفاة عند نهاية سنة 2008 إلى 289 معاشا وذلك بمبلغ 2,83 مليون درهما مقابل 2,54 مليون درهما سنة 2007 . أي بارتفاع نسبته 11,42% .

تطور معاشات صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

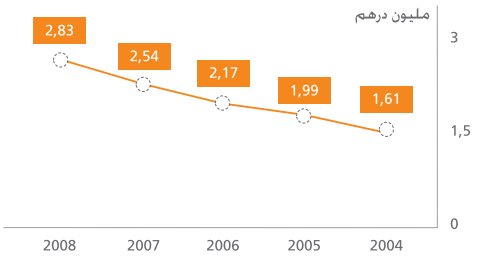

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 6,98%

إلى غاية 2008/12/31، وصل مبلغ الاحتياطات الحسابية المكونة والتي تغطي حقوق المحامين إلى 212,75 مليون درهما مقابل 198,87 مليون درهما سنة 2007 . أي بارتفاع نسبته 6,98%.

تطور الإحتياطات الحسابية لصندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

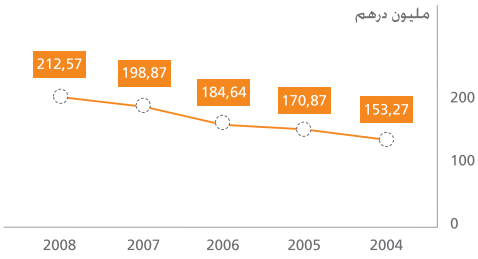

انخفاض رقم معاملات الضمان الحرفي بنسبة 17,77 %

بلغت الأقساط وواجبات الاشتراك المحصل عليها سنة 2008 إلى 1,99 مليون درهما مقابل 2,42 مليون درهما السنة الماضية، أي بانخفاض قدره 17,77%.

تطور تحصيلات صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

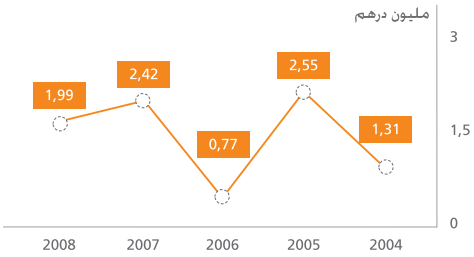

انخفاض معاشات الضمان الحرفي بنسبة 4%

أما على مستوى المعاشات، فقد بلغ عدد الملفات المصفاة خلال هذه السنة 505 ملفا، موزعة كما يلي : 447 استرجاع لواجبات الاشتراك و 54 قنوة و 4 رأسمال وذلك بمبلغ 2,71 مليون درهما منها 1,61 مليون درهما تحملته شركة سينيا السعادة للتأمين في إطار اتفاقية التأمين المشترك الموقعة معها.

تطور معاشات الضمان الحرفي

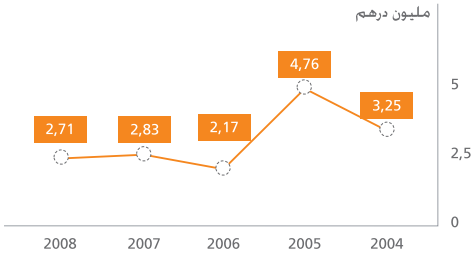

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 7%

إلى غاية 2008/12/31، وصل مبلغ الاحتياطات الحسابية المكونة والتي تغطي حقوق المؤمنين لهم إلى 32,31 مليون درهما مقابل 30,24 مليون درهما سنة 2007 . أي بارتفاع نسبته 7%.

إنجازات وأهم مؤشرات نشاط التقاعد و الاحتياط
المعاشات الثابتة

قام الصندوق الوطني للتقاعد و التأمين بأداء معاشات ثابتة بمبلغ إجمالي قدره 4,41 مليون درهما لفائدة 192 مستفيدا خلال سنة 2008 مقابل 183 مستفيدا سنة 2007.
كما وصل مبلغ الاحتياطات الحسابية، خلال سنة 2008، إلى 182,26 مليون درهما مقابل 178,74 مليون درهما خلال السنة الماضية.

وتتوزع هذه الاحتياطات كما يلي:

- **شركة الجرف الأصفر للطاقة**
117,93 مليون درهم؛

- **المكتب الوطني للسكك الحديدية**
33,88 مليون درهم؛

- **شركة استغلال الموانئ (مكتب استغلال الموانئ سابقا)**
28,08 مليون درهم؛

- **شركة درابور**
2,37 مليون درهم.

تطور الإيرادات المؤداة والإحتياطات الحسابية للمعاشات الثابتة

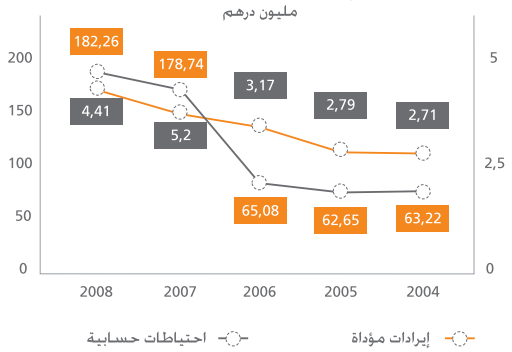

إيرادات حوادث الشغل لشركة سينيا السعادة للتأمين

في إطار الاتفاقية الموقعة بين شركة سينيا السعادة للتأمين والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، يسير هذا الأخير لحساب هذه الشركة، محفظة إيرادات حوادث الشغل لفائدة 6.189 مستفيدا سنة 2008 مقابل 6.311 مستفيدا، سنة 2007 وهو ما يعادل 14,85% من مجموع محفظات الصندوق، مقابل عمولة للخدمات الممنوحة بلغت 0,97 مليون درهما مقابل 1,52 مليون درهم سنة 2007.

تطور عدد المستفيدين من الإيرادات حوادث الشغل لشركة سينيا السعادة للتأمين والمبلغ السنوي للإيراد

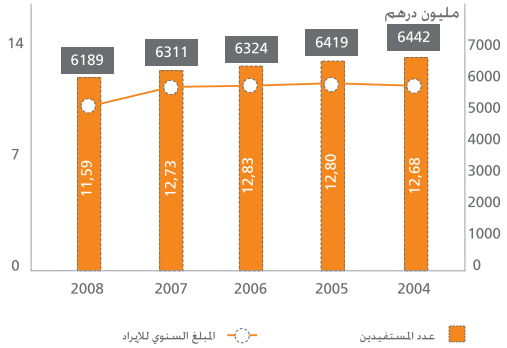

صندوق التقاعد لهيئة المحامين بالدار البيضاء

تم تسجيل 55 محاميا جديدا خلال سنة 2008، ليصل مجموع عدد المحامين المنخرطين في صندوق التقاعد لهيئة المحامين بالدار البيضاء إلى 2.765 بارتفاع نسبته 2% بالمقارنة مع نهاية سنة 2007. وخلال سنة 2008، تم تحصيل مبلغ 6,07 مليون درهما مقابل 5,33 مليون درهما سنة 2007.

وتتكون هذه الموارد أساسا من الفوائد الممنوحة من طرف صندوق الإيداع والتدبير برسم حسابات الودائع حيث تمثل أكثر من 80% من مجموع التحصيلات.
أما على مستوى المعاشات، فقد قام الصندوق الوطني بتصفية 35 معاشا ليصل عدد المعاشات المصفاة إلى 323 ومتأخرات المعاشات المؤداة إلى 6,31 مليون درهما مقابل 5,20 مليون درهما سنة 2007 .

وبلغت عمولة التسيير المؤداة مقابل الخدمات المقدمة خلال هذه السنة 0,18 مليون درهما التي تمثل 3% من مجموع المبالغ المحصلة.

تطور تحصيلات و معاشات صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالدار البيضاء

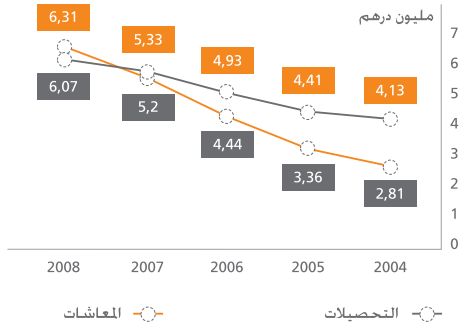

نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب

تميزت سنة 2008 بتحصيل اشتراكات ومساهمات بلغت 24,72 مليون درهما مقابل 26,01 مليون درهما سنة 2007 أي بانخفاض نسبته 5%. كما بلغت المعاشات المؤداة خلال هذه السنة 39,99 مليون درهما مقابل 29,64 مليون درهما بالمقارنة مع سنة 2007. واستفاد من هذه المعاشات 596 نائبا سابقا. ووصلت عمولة التسيير المؤداة مقابل الخدمات الممنوحة 0,31 مليون درهما.

تطور تحصيلات ومعاشات نظام التقاعد لأعضاء مجلس النواب

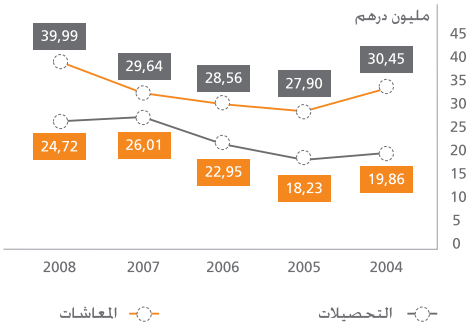

نظام تقاعد أعضاء مجلس المستشارين

تميزت سنة 2008 بتحصيل مساهمات واشتراكات بلغت 20,12 مليون درهما مقابل 21,17 مليون درهما.
كما قام الصندوق الوطني بأداء معاشات بلغت 10,64 مليون درهما مقابل 12,23 مليون درهما سنة 2007 وذلك لفائدة 138 مستشارا سابقا. مقابل عمولة تسيير للخدمات الممنوحة. بلغت 0,25 مليون درهما.

تطور تحصيلات ومعاشات نظام التقاعد لأعضاء مجلس المستشارين

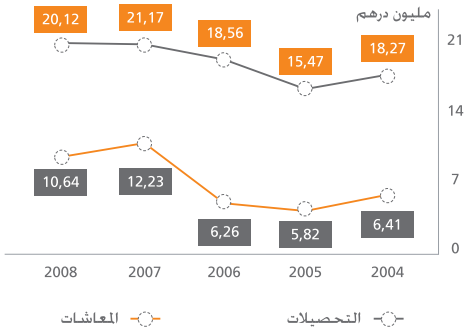

معاشات الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط

تميزت سنة 2008 بتوقيع اتفاق بين المكتب الشريف للفوسفاط والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين للتحويل الجزئي إلى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد للصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط. والذي شرع العمل به منذ فاتح أكتوبر 2008.
وريثما يتحمل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين على عاتقه الحقوق الغير المحولة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد. يضمن الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين. ابتداء من هذا التاريخ. تدبير هذه الحقوق. كما يلعب الصندوق الوطني دور المخاطب الوحيد للمستفيدين من نظام تقاعد المكتب الشريف للفوسفاط وذلك في إطار تدبير معاشاتهم. وخلال سنة 2008. بلغت العمولة المحصل عليها مقابل الخدمات المقدمة 2,94 مليون درهم.

إرساء بنية مالية صلبة

التقرير المالي

- البيان
- حساب الموارد والمصاريف
- التسيير المالي
- بيان ملخص في 2008/12/31

الخصوم

في 31 دجنبر 2008، بلغ مجموع بيان الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين (الخصوم) 3.939,27 مليون درهما مقابل 3.669,19 مليون درهما سنة 2007، بارتفاع قدره 268,81 مليون درهما، أي 7,36%.

يمثل التمويل الدائم 97,81% من مجموع خصوم البيان ويتكون أساسا من :

> الرساميل الذاتية المتكونة من مراحل من جديد الذي بلغ 303,32 مليون درهما. و أخذاً بعين الاعتبار نتيجة السنة المالية 2008 والتي بلغت 4,99 مليون درهما وصل مبلغ الرساميل الذاتية إلى 308,31 مليون درهما مقابل 328,29 مليون درهما سنة 2007 ، مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 6,09%.

> الرساميل الذاتية المماثلة التي بلغت 50,55 مليون درهما مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 0,88% مقارنة مع سنة 2007، وتتكون مجملها من صندوق التعويضات المرسملة لفائدة الضحايا القاصرين.

> الاحتياطات التي تكون الالتزامات الاكتوارية للصندوق الوطني اتجاه مؤمنيه، حيث بلغت 3.494,27 مليون درهما مقابل 3.189,15 مليون درهما سنة 2007، أي بارتفاع نسبته 9,57%. وتمثل هذه الاحتياطات 88,70% من مجموع البيان، وهي تتكون أساسا من:

- احتياطات حسابية : 2.941,50 مليون درهما؛
- احتياطات للإيرادات الواجب أداؤها: 254,53 مليون درهما؛
- احتياطي لتقوية الاحتياط الحسابي: 253,62 مليون درهما؛
- أرصدة الرأسملة والضمان : 44,62 مليون درهما.

وبلغت الخصوم المتداولة 86,14 مليون درهما مقابل 101,24 مليون درهما سنة 2007، وتتكون أساسا من :

> ديون الخصوم المتداولة التي وصلت إلى 84,22 مليون درهما مقابل 100,12 مليون درهما بانخفاض نسبته 15,88%. وتتكون أساسا من ديون التدبير الذاتي بمبلغ 54,92 مليون درهما وديون اتجاه مدينين آخرين بمبلغ 22,49 مليون درهما.

> احتياطات ومصاريف أخرى التي سجلت ارتفاعا نسبته 71,43% حيث بلغت 1,92 مليون درهما مقابل 1,12 مليون درهما سنة 2007.

الأصول

بلغ مجموع بيان الصندوق الوطني (الأصول) 3.939,27 مليون درهما مقابل 3.669,19 مليون درهما بالمقارنة مع سنة 2007 ، بارتفاع نسبته 7,36%.

تمثل الأصول الثابتة 76,69% من مجموع أصول البيان وتتكون من:

> الأصول الثابتة المعنوية بمبلغ 16,43 مليون درهما؛

> الأصول الثابتة المادية بمبلغ 4,81 مليون درهما؛

> الأصول الثابتة المالية (غير التوظيفات) التي تتكون أساسا من القروض الممنوحة للمستخدمين، حيث مرت من 28,85 مليون درهما سنة 2007 إلى 27,78 مليون درهما سنة 2008، بانخفاض نسبته 3,71%.

> التوظيفات بمبلغ 2.971,11 مليون درهما بارتفاع قدره 3,61% بالنسبة للسنة الفارطة حيث تمثل أغلبية موارد الصندوق الوطني أي 75,45% من مجموع أصول البيان. وتتكون موارد الصندوق الوطني أساسا من سندات الدولة أو تلك التي تحظى بضمانتها وكذا سندات الخزينة.

أما فيما يخص الأصول المتداولة (غير الخزينة)، فقد ارتفع مبلغها ليصل إلى 426,51 مليون درهما مقابل 347,51 مليون درهما. وتتكون أساسا من :

> حصة المحال إليهم في الاحتياطات التقنية بمبلغ 240,10 مليون درهما؛

> دائنيات الأصول المتداولة التي بلغت 186,41 مليون درهما والتي تمثل أساسا:

- حسابات تسوية الأصول بمبلغ 92,84 مليون درهما الممثلة أساسا بأقساط الفوائد الجارية والغير مستخلصة ؛
- دائنيات التسيير الذاتي بمبلغ 58,56 مليون درهما؛
- دائنيات التسيير لحساب الغير بمبلغ 25,09 مليون درهم.

في 2008/12/31، وصلت **خزينة الأصول** إلى 492,63 مليون درهما مقابل 401,91 مليون درهما سنة 2007 بارتفاع نسبته 22,57%.

حساب المداخيل و المصاريف

خلال سنة 2008 ، وصل مجموع مداخيل الصندوق الوطني إلى 600,77 مليون درهما مقابل 548,38 مليون درهما في السنة الماضية. أما مجموع المصاريف، فقد مر من 523,41 مليون درهما سنة 2007 ليصل إلى 595,78 مليون درهما سنة 2008.
واختتمت السنة المالية 2008 بفائض مالي بلغ 4,99 مليون درهما مقابل 24,97 مليون درهما سنة 2007 أي بانخفاض نسبته 80,02% بالمقارنة مع سنة 2007 ويفسر هذا الانخفاض أساسا بارتفاع مصاريف التوظيفات خاصة الخسائر عند تحقيق التوظيفات، من جهة، والتي مرت من 5,54 مليون درهم سنة 2007 إلى 18,24 مليون درهم سنة 2008، أي بارتفاع نسبته 229,24% وإلى تصفية المبالغ المعلقة للسنوات الماضية من جهة أخرى.

التسيير المالي

اختتم التسيير المالي للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بمختلف أنشطته، بفائض مالي بلغ 28,68 مليون درهما مقابل 49,78 مليون درهما. ويفسر هذا الانخفاض أساسا بالاتجاه التنازلي الذي عرفته المردودية المالية للصندوق و خاصة بسبب حلول آجل السندات المالية القديمة والمكتتبة بفوائد مرتفعة.

وفي هذه الظرفية، سجلت نسبة المردودية العامة للتوظيفات، بعد تغطية التكاليف المالية، انخفاضا انتقل من 4,89% إلى 4,42% سنة 2008 .

بملايين الدراهم	2008	2007	التغيير %
المداخيل	**600,77**	**548,38**	**9,32%**
اشتراكات، أقساط و رساميل مكونة	418,51	374,42	11,44%
مداخيل التوظيفات	175,50	170,31	3,05%
عائدات التوظيفات	164,39	153,68	6,97%
فوائد الإيداعات	4,63	4,94	-6,28%
فوائد القروض	0,66	0,61	8,20%
أرباح قيم التوظيفات	5,82	11,08	-47,47%
مداخيل أخرى	6,76	3,65	85,21%
المصاريف	**595,78**	**523,41**	**13,82%**
المعاشات المؤداة	282,45	252,99	11,64%
إرصادات الاحتياطات التقنية	239,72	212,27	12,23%
مصاريف عامة	43,43	40,41	7,47%
تكاليف التوظيفات	28,62	16,95	68,85%
تكاليف الفوائد	1,85	1,59	16,35%
خسائر قيم التوظيفات	18,24	5,54	229,24%
مصاريف تدبير التوظيفات	8,53	9,82	-13,14%
مصاريف غير تقنية	1,56	0,79	97,47%
النتيجة	**4,99**	**24,97**	**-80,02%**

السنة المالية 2008 (بالدراهم)

الأصول	الإجمالي	الإستهلاك	الصافي
الأصول الثابتة	**3 040746 313,05**	**20 613 455,99**	**3 020 132 857,06**
أصول ثابتة دون قيمة	-	-	-
أصول ثابتة معنوية	9 044 659,77	4 230 838,88	4 813 820,89
أصول ثابتة مادية	32 809 909,98	16 382 617,11	16 427 292,87
أصول ثابتة مالية (غير التوظيفات)	27 778 482,65	-	27 778 482,65
التوظيفات	2 971 113 260,65	-	2 971 113 260,65
الأصول المتداولة (دون الخزينة)	**436 929 283,03**	**10 418 110,79**	**426 511 172,24**
حصة المحال إليهم في الاحتياطات التقنية	240 100 740,51	-	240 100 740,51
دائنيات الأصول المتداولة	196 828 542,52	10 418 110,79	186 410 431,73
الخزينة	**492 629 821,74**	**-**	**492 629 821,74**
خزينة الأصول	492 629 821,74	-	492 629 821,74
المجموع العام	**3 970 305 417,82**	**31 031 566,78**	**3 939 273 851,04**

السنة المالية 2008 (بالدراهم)

الخصوم	المبالغ
التمويل الدائم	**3 853 133 368,51**
رساميل ذاتية	308 311 047,45
رساميل ذاتية مماثلة	50 546 764,81
ديون التمويل	-
احتياطات دائمة لمواجهة المخاطر و التكاليف	-
احتياطات تقنية	3 494 275 556,25
الخصوم المتداولة (دون الخزينة)	**86 140 482,53**
ديون الخصوم المتداولة	84 222 872,75
احتياطات أخرى لمواجهة المخاطر والتكاليف	1 917 609,78
الخزينة	**-**
خزينة الخصوم	-
المجموع العام	**3 939 273 851,04**

التقرير السنوي 2008

تحرير مديرية التنمية التسويق و التواصل
الإنجاز الفني و الإخراج Jasmine Communication
يمكن تحميل هذا التقرير السنوي عبر الموقع : www.cnra.ma

التقرير السنوي 2008

الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
CNRA
Caisse Nationale de Retraites et d'Assurances